مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

حملة مكافحة الفساد:
اختبار الحكومة في مواجهة المنظومة السياسية

د. رشا العزاوي
باحث اول
مركز الخليج للأبحاث

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 Gulf Research Center Knowledge for All

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

يمكن اعتبار ما شهده العراق فجر الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠٢٦ لحظة سياسية فارقة قد تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والقوى السياسية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣. فحجم الأسماء التي طالتها الملاحقات، والتي شملت رؤساء كتل سياسية ونواباً حاليين وسابقين ومسؤولين كباراً، ومن بينهم رئيس تحالف العزم مثنى السامرائي وعدد من النواب المحسوبين على تحالف الإعمار والتنمية، إلى جانب شخصيات سياسية وتنفيذية بارزة أخرى، والغطاء القضائي والسياسي الذي رافق الحملة، والرسائل التي حرص رئيس الوزراء علي الزيدي على توجيهها بالتزامن مع انطلاقها، كلها تشير إلى أن العراق يقف أمام محاولة لإعادة رسم موازين القوة داخل النظام السياسي، وليس فقط أمام عملية تقليدية لمكافحة الفساد.

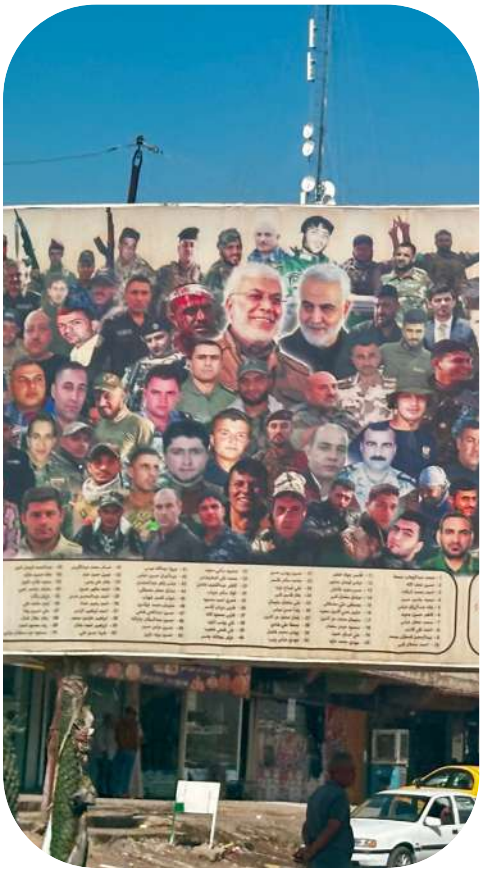

التوقيت والأدوات

يحمل توقيت الحملة دلالات إضافية ، فالعراق يستعد لمرحلة سياسية وإقليمية دقيقة، بالتزامن مع زيارة مرتقبة إلى واشنطن، واستمرار الضغوط الدولية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتهريب النفط والالتفاف على العقوبات ، وبعض الشخصيات التي طالتها الإجراءات متهمة أصلاً بملفات تتقاطع مع الاهتمامات الأمريكية والدولية، مثل تهريب النفط الإيراني أو استخدام النظام المالي العراقي للالتفاف على العقوبات ؛ ولذلك فإن الحملة تحمل أيضاً رسالة إلى الخارج مفادها أن بغداد بدأت تتحرك بجدية لإعادة ضبط النظام المالي والاقتصادي، بما يعزز فرصها في استعادة الثقة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلا عن أن توقيتها يرتبط مع مدة الـ ٩٠ يوما التي منحها زعيم التيار الصدري لحكومة الزيدي لغرض كشف الفساد، ما يعطي مؤشرًا على أن توقيت انطلاقها كان لحسابات كسب القبول الداخلي للإجراءات.

وتمتلك هذه الحملة أدوات نجاح لم تتوفر على مستوى الحكومات السابقة، فإن الدعم الذي توفره مؤسسات الدولة ولا سيما مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة والأجهزة الأمنية، يمنح الزيدي أدوات مؤسسية لمواصلة هذا المسار، كما أن المؤشرات الصادرة عن القضاء، والتي تؤكد استمرار التحقيقات واتخاذ إجراءات قانونية بحق شخصيات سياسية أخرى خلال الفترة المقبلة، توحي بأن ما جرى لم يكن سوى المرحلة الأولى من عملية أوسع قد تمتد إلى قطاعات ومؤسسات أخرى.

> **يستعد العراق لمرحلة سياسية وإقليمية دقيقة، بالتزامن مع زيارة مرتقبة إلى واشنطن واستمرار الضغوط الدولية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتهريب النفط والالتفاف على العقوبات**

أهمية الحملة

تكمن الأهمية الحقيقية لما جرى فيما كشفه قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية من معطيات شديدة الحساسية، فالقاضي أوضح أن التحقيقات لم تبدأ بعد تشكيل الحكومة الحالية، بل تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، عندما تلقت المحكمة إخبارات تفيد بقيام عدد من المرشحين باستغلال موارد الدولة وأموالها لدعم حملاتهم الانتخابية، وبإسنادٍ من شخصيات نافذة في الحكومة السابقة، وهذه الإشارة تحمل دلالات سياسية خطيرة، لأنها تعني أن التحقيقات لا ترتبط بوقائع فساد مالي تقليدية، إنما بجرائم يُشتبه بأنها أسهمت في التأثير على العملية السياسية نفسها، وفي إعادة إنتاج جزء من الطبقة الحاكمة عبر توظيف المال العام في المنافسة الانتخابية. وذلك يفتح الباب أمام تساؤلات جوهرية ترتبط بسلامة العملية الانتخابية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، ومدى تكافؤ الفرص بين المتنافسين، بل ويطرح إشكالية أعمق ترتبط بشرعية جزء من التمثيل البرلماني القائم حالياً.

وتمثل الحملة من الناحية النظرية على الأقل، أول محاولة جدية لضرب الحلقة التي تربط بين الفساد والسلطة والانتخابات ، إذ إن النظام السياسي العراقي خلال العقدين الماضيين لم يكن يعاني من وجود مسؤولين فاسدين فحسب، إنما شهد نشوء منظومة متكاملة أصبح فيها الفساد أحد المكونات البنيوية للنظام السياسي والدولة معاً، فالوزارات تحولت في كثير من الأحيان إلى مراكز تمويل حزبي، والعقود الحكومية إلى أدوات لإعادة توزيع الريع السياسي، والمناصب الإدارية العليا إلى استثمارات سياسية، بينما استخدمت الموارد العامة في تمويل الحملات الانتخابية وضمان استمرار الأحزاب والنخب نفسها في السلطة؛ ولهذا السبب، فإن اعتقال عدد من النواب أو المسؤولين، مهما كانت أهميته، لا يعني تلقائياً تفكيك منظومة الفساد ، فالمشكلة في العراق لم تكن يوماً مشكلة أفراد، بل مشكلة بنية سياسية واقتصادية متشابكة، تشترك فيها قوى وأحزاب ومراكز نفوذ داخلية وخارجية متعددة ، ولعل هذا ما يفسر حالة الحذر التي ترافق الترحيب الشعبي الواسع بالحملة، إذ ينظر كثير من العراقيين إلى الشخصيات التي تم توقيفها باعتبارها جزءاً من منظومة أوسع، وليس بالضرورة الرؤوس التي أدارت أو رعت هذه الشبكات طوال السنوات الماضية.

> **لم يكن النظام السياسي العراقي خلال العقدين الماضيين يعاني من وجود مسؤولين فاسدين فحسب إنما شهد نشوء منظومة أصبح فيها الفساد أحد المكونات البنيوية للنظام السياسي والدولة معاً**

فضلًا عن ذلك تحمل عملية الاعتقالات دلالة سياسية أخرى لا تقل أهمية عما سبق، تتمثل في صعود واضح لدور الدولة على حساب الأحزاب، فخلال السنوات الماضية كانت الأحزاب والقوى المسلحة تفرض إلى حد كبير حدود الحركة على الحكومات المتعاقبة، الأمر الذي جعل كثيراً من ملفات الفساد الكبرى بمنأى عن المساءلة، أما اليوم، فإن تنفيذ أوامر قبض بحق شخصيات تنتمي إلى كتل سياسية مؤثرة، ورفع الحصانة عن نواب حاليين بصورة سريعة، وإشراف رئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء الأعلى بصورة مباشرة على العملية، كلها مؤشرات تدل على أن الدولة تحاول للمرة الأولى منذ سنوات طويلة استعادة جزء من هيبتها المفقودة. ولا يمكن فصل هذا المسار عن الخطاب الذي تبناه رئيس الوزراء علي الزيدي منذ تسلمه السلطة في أيار/مايو ٢٠٢٦، والقائم على الربط بين مكافحة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة، ولذلك فإن أي مشروع لاستعادة الدولة أو احتكارها لاستخدام القوة يمر حتماً عبر تجفيف الموارد الاقتصادية غير المشروعة التي راكمتها الأحزاب والفصائل على مدى سنوات طويلة.

الحملة وتغيرات موازين القوى الداخلية

تمتد حملة مكافحة الفساد الحالية لتطال بصورة مباشرة موازين القوى داخل النظام السياسي العراقي، فإذا ما انتهت التحقيقات الجارية إلى إدانة عدد من النواب الذين طالتهم الإجراءات الأخيرة، فإن ذلك قد يفتح الباب أمام إعادة توزيع جزئية للمقاعد البرلمانية، سواء عبر شغلها من قبل المرشحين الاحتياط ضمن القوائم الانتخابية نفسها أو من خلال ترتيبات سياسية وقانونية أكثر تعقيداً بعد تدخل مفوضية الانتخابات العراقية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إضعاف نفوذ بعض الكتل وتعزيز مواقع قوى أخرى داخل مجلس النواب، أو حتى على قاعدتهم الجماهيرية التي صدمت نتيجة حجم الفساد للنواب أو قيادات الأحزاب .

فضلًا عن ذلك فإن ثبوت استخدام المال العام في تمويل الحملات الانتخابية وفقًا لما كشفه قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية، يضرب أحد الأسس التي استندت إليها نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العام ٢٠٢٥، ويثير تساؤلات جوهرية حول مدى نزاهة العملية الانتخابية برمتها، خصوصاً إذا ما أثبتت التحقيقات أن هذا السلوك لم يكن حالات فردية معزولة، بل ممارسة واسعة ومنظمة.

> **ثبوت استخدام المال العام في تمويل الحملات الانتخابية يضرب أحد الأسس التي استندت إليها نتائج انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العام ٢٠٢٥**

وفي أحوال اتساع دائرة الاتهامات لتشمل مستويات أعلى داخل الهرم السياسي والإداري، فقد تجد الحكومة نفسها أمام ضرورة إبعاد أو استبدال عدد من المسؤولين والدرجات الخاصة المحسوبين على أحزاب وقوى نافذة، بما يفضي عملياً إلى إعادة تشكيل تدريجية لمراكز النفوذ داخل مؤسسات الدولة. ومن هنا، فإن الحملة قد تتحول إلى أداة لإعادة هندسة التوازنات السياسية والإدارية التي تشكلت بعد انتخابات العام ٢٠٢٥.

كما أن إثبات وجود تمويل انتخابي مصدره اختلاس المال العام أو استغلال موارد الدولة قد يعيد إلى الواجهة بقوة ملف تطبيق قانون الأحزاب، ولا سيما ما يرتبط بمصادر التمويل والشفافية المالية، وهو الملف الذي ظل معطلاً أو مطبقاً بصورة انتقائية طوال السنوات الماضية. وفي سيناريو أكثر تعقيداً، قد تتصاعد الضغوط السياسية والشعبية باتجاه المطالبة بانتخابات مبكرة إذا ما ترسخ الانطباع بأن جزءاً من التمثيل البرلماني الحالي نتج عن منافسة غير عادلة وممارسات أفسدت العملية الانتخابية. وفي هذه الحالة، سيمتد الجدل إلى إعادة النظر في قواعد اللعبة السياسية نفسها. ويكتسب هذا المسار أهمية إضافية في ظل وجود مؤشرات على رغبة أمريكية في إعادة رسم خريطة النفوذ داخل مؤسسات الدولة العراقية وتقليص حضور بعض القوى المقربة من إيران، الأمر الذي يجعل نتائج الحملة الحالية عاملاً مؤثراً في شكل التوازنات السياسية والنفوذ داخل الدولة العراقية خلال المرحلة المقبلة.

التحديات

يكمن التحدي الأكبر أمام الزيدي في الاستمرار بالحملة، فالانتقال من ملاحقة شخصيات من الصفين الثاني والثالث إلى الاقتراب من مراكز النفوذ الكبرى سيعني الدخول في مواجهة مباشرة مع قوى تمتلك نفوذاً سياسياً، واقتصادياً، وإعلامياً واسعا، غير أن الزيدي، في ضوء حجم التأييد الشعبي غير المسبوق الذي رافق الحملة، لا يبدو أنه يمتلك خيار التراجع. فالتراجع في هذه المرحلة سيُقرأ شعبياً باعتباره رضوخاً لمنظومة الفساد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل سريع في رصيده السياسي والشعبي، والأهم من ذلك أن الزيدي نفسه وضع حكومته أمام التزام سياسي يصعب التراجع عنه، حين أكد أن «مكافحة الفساد قرار لا عودة فيه»، وأن «لا توجد قوة غير قوة الدولة»، وأن حكومته «لن تقبل بوجود دولة داخل الدولة». تمثل هذه التصريحات إعلاناً عن مشروع لإعادة تأسيس الدولة العراقية على قاعدة استعادة احتكار القوة وإنهاء مراكز النفوذ الموازية وتجفيف مصادرها المالية.

> **لا يبدو أن الزيدي يمتلك خيار التراجع في ضوء حجم التأييد الشعبي غير المسبوق الذي رافق الحملة**

يتمثل التحدي الأكبر أمام هذه الحملة بأنها ستكون أول مواجهة لملاحقة فساد المليشيات في العراق، فبالرغم من أن السلطات العراقية لم تكشف بصورة تفصيلية عن جميع الأسماء والملفات المرتبطة بالأجنحة السياسية والعسكرية للفصائل، لأسباب تبدو مرتبطة بحساسية الظرف السياسي والأمني، إلا أن المؤشرات المتوافرة توحي بأن الحملة لامست بالفعل جزءاً من البيئة السياسية والاقتصادية المرتبطة بها، فصدور مذكرة قبض بحق النائب حسين مؤنس –رئيس كتلة "حقوق" السياسية المرتبطة بكتائب حزب اللّه– وهروبه خارج متناول السلطات، بالتزامن مع إجراءات مالية أمريكية سابقة شملت إدراج حسابات مرتبطة به ضمن قوائم المراقبة والتقييد في المصرف العراقي للتجارة، يعكس أن المواجهة بدأت تقترب –ولو بحذر وتدرج– من الدوائر السياسية المحسوبة على الفصائل. ويبدو أن الحكومة اختارت حتى الآن استراتيجية تقوم على استهداف البنية المالية والاقتصادية لهذه القوى قبل الانتقال إلى المواجهة المباشرة مع ملف السلاح، إدراكاً منها أن النفوذ الفصائلي لا يستند إلى القوة العسكرية وحدها، بل إلى شبكة معقدة من الموارد الاقتصادية والواجهات التجارية والعلاقات الخارجية. ومن ثم، فإن ما يجري قد لا يعكس استثناءً للفصائل بقدر ما يعكس اعتماد مقاربة تدريجية تتجنب الصدام المفتوح في المرحلة الحالية.

وفي موازاة ذلك، بدأت بعض الأطراف السياسية المتضررة من الحملة بالتحرك على مسارين متوازيين في محاولة لاحتواء آثارها والحد من توسعها مستقبلاً. ويتمثل المسار الأول في السعي إلى نزع الشرعية الوطنية عن الحملة عبر تصويرها وكأنها مشروع أمريكي أو استجابة لإملاءات خارجية، بهدف تقويض التأييد الشعبي الواسع الذي حظيت به وإضعاف الغطاء السياسي الممنوح لها. أما المسار الثاني، فيتمثل في العمل على منع تكرار آليات سحب الثقة ورفع الحصانات أو تقييدها مستقبلاً، بما يحول دون فتح الباب أمام ملاحقة نواب ومسؤولين آخرين قد تطالهم التحقيقات في مراحل لاحقة. حيث تعكس هذه التحركات إدراكاً متزايداً لدى القوى المتضررة بأن استمرار الحملة قد يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل النظام السياسي، الأمر الذي يدفعها إلى الانتقال من مرحلة الدفاع الفردي إلى بناء مظلات سياسية وتشريعية لحماية منظومة المصالح القائمة.

> **لم تكشف السلطات العراقية جميع الأسماء والملفات المرتبطة بالأجنحة السياسية والعسكرية للفصائل لأسباب تبدو مرتبطة بحساسية الظرف السياسي والأمني**

وتزداد تعقيدات التحديات، إذا ما أُخذ في الاعتبار أن جزءاً من شبكات الفساد لم يعد محصوراً داخل الحدود العراقية، بل أصبح متشابكاً بدرجات متفاوتة مع

مصالح إقليمية وأدوات نفوذ خارجية تشكلت على مدى سنوات طويلة. لذلك، فإن الانتقال من استهداف أدوات الفساد إلى الاقتراب من رعاته الحقيقيين قد لا يفتح مواجهة داخلية فحسب، وإنما قد يمس أيضاً توازنات إقليمية قائمة، وهو ما يفسر الحذر الذي تتعامل به الحكومة مع بعض الملفات شديدة الحساسية. وفي المقابل، فإن استمرار الزخم الشعبي الداعم للحملة قد يشكل أحد أهم عناصر الحماية السياسية لها، إذ إن شرعية الشارع إذا ما استمرت قد تصبح أقوى من كثير من التوازنات الحزبية التقليدية، وتوفر للحكومة والقضاء هامشاً أوسع للمضي في هذا المسار رغم الضغوط المتزايدة.

فرص النجاح للحملة

تبدو حملة مكافحة الفساد وكأنها تقف عند مفترق طريق حاسم، فمن جهة تمتلك الحكومة زخماً شعبياً وقضائياً غير مسبوق، مدعوماً بخطاب سياسي يتبنى بصورة واضحة استعادة هيبة الدولة وتجفيف منابع الفساد، فضلاً عن وجود بيئة دولية داعمة لأي مسار يحد من غسل الأموال وشبكات الاقتصاد الموازي والالتفاف على العقوبات، كما أن المؤشرات الصادرة عن القضاء، والتي تؤكد استمرار التحقيقات وإمكانية توسيعها، تفتح الباب أمام احتمال انتقال الحملة إلى مستويات أعلى داخل هرم السلطة السياسية والاقتصادية، بما قد يشمل شخصيات من الصف الأول إذا ما قادت الأدلة الحالية إلى ذلك.

غير أن هذا الاحتمال لا يعني بالضرورة أن الحملة ستستمر بالوتيرة نفسها أو ستتطور بصورة خطية ومتصاعدة، فالفساد في العراق لم يعد مجرد انحراف إداري أو شبكة مصالح مالية منفصلة عن النظام السياسي، إنما تحول خلال العقدين الماضيين إلى أحد الأسس غير المعلنة التي قامت عليها توازنات السلطة.

وعليه، فإن الاختبار الحقيقي وقياس نجاح الحملة يكون في قدرة الدولة على المحافظة على زخمها السياسي والمؤسسي عندما تقترب التحقيقات من مراكز النفوذ الأكثر تأثيراً، ففي تلك اللحظة سيتضح ما إذا كان العراق أمام بداية تحول استراتيجي في بنية النظام السياسي، أم أمام جولة جديدة من إعادة إنتاج المنظومة نفسها بأدوات ووجوه مختلفة.

> **الاختبار الحقيقي وقياس نجاح الحملة يكون في قدرة الدولة على المحافظة على زخمها السياسي والمؤسسي عندما تقترب التحقيقات من مراكز النفوذ الأكثر تأثيراً**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64